استشعاراً لحاجة بعض فئات المجتمع لمواجهة أعباء النفقات الصحية وزيادتها

5 نواب يقترحون إضافة شرائح جديدة لقانون التأمين الصحي على المتقاعدين

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل المادة رقم (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، مع إعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح الذي قدمه النواب هاني شمس، احمد لاري، أسامة الزيد، حمد المدلج، داود معرفي، ما يلي:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية، وعلى القانون رقم (12) لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة، وعلى القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 المشار إليه النص التالي:

تسري أحكام هذا القانون على كل من:

1. المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
2. المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة.
3. الأرملة الخاضعة لقانون المساعدات العامة أو الأرملة التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية، وبكلتا الحالتين يشترط أن تكون قد بلغت (50) سنة ميلادية.
4. المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة، وبلغت (50) سنة ميلادية.

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير.»

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولي عهد دولة الكويت
مشعل الأحمد الجابر الصباح

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن على الدولة واجب ضمان الصحة العامة وتوفيرها، واستشعار الحاجة بعض شرائح المجتمع لمواجهة أعباء النفقات الصحية وزيادتها، ولما كانت هناك فئات بالمجتمع يصعب عليهم تحمل تكاليف العلاج الباهظة، فقد جاء التعديل على النص بهدف إضافة مجموعة شرائح جديدة بالنص عليها بشكل صريح في القانون بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه حالياً وهم المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

والشرائح الجديدة التي أضيفت جاءت مربوطة بالشرائح الخاضعة لقانون المساعدات العامة، استشعاراً مباشراً من المشرع بحاجتها للتأمين الصحي، وهي على النحو التالي:

1. المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة، وهي التي تم النص عليها بالمرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن ربط واستحقاق المساعدات العامة، حيث عرف المرسوم في المادة الأولى منه:» الكويتية المتزوجة: المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت (55) سنة ميلادية مالم يثبت وجود مصدر دخل خاص بها».

وهذه الشريحة منحت المساعدة العامة وهي نفسها الفئة التي ارتأى المشرع ضمها إلى خدمات التأمين الصحي المقررة وفقاً لهذا القانون، وقد صيغت الإضافة بالمرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة فقط لمواجهة أي تعديل قد يطرأ على سن هذه الفئة المحدد في المرسوم.

2. الأرملة الخاضعة لقانون المساعدات العامة أو الأرملة التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية وبكلتا الحالتين يشترط أن تكون قد بلغت (50) سنة ميلادية، وقد جاءت هذه الإضافة بشمول الأرملة – وهي كل سيدة توفي زوجها ولم تتزوج– لأهمية هذه الفئة وحاجتها للرعاية، خاصة وأن القانون قد حدد سن (50) سنة ميلادية للأرامل للتوافق مع سن تقاعد المرأة، وتشجيعاً للحكومة لتخفيض سن ربة البيت الكويتية التي تتلقى مخصصا شهريا من (55) سنة إلى (50) سنة ميلادية.

حيث أن بعض الكويتيات ممن يخضعن لقانون المساعدات العامة في حالة وفاة الزوج، وتلقيها نصيبها من معاش الزوج التقاعدي، تخرج من مظلة قانون المساعدات العامة، لذا كي لا تفقد هذه المرأة مظلة التأمين الصحي التي تعطى لأقرانها فقد تم النص على شمولها في هذا القانون.

3. المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة، وبلغت (50) سنة ميلادية.

وأخيراً تم الإبقاء على صلاحية وزير الصحة في إضافة أي شرائح أخرى بقرار منه، لأن التوسع في إضافة شرائح جديدة سيساهم في تخفيف العبء والضغط على أقسام مستشفيات وزارة الصحة، وتقليل قوائم الانتظار للمرضى، وتقليل الأعباء المالية عن كاهلهم، مع إعطاء المستفيدين خياراً أوسع في اختيار مكان الرعاية الصحية الأنسب لهم.

ولضمان قيام الوزارة بكافة الأعمال التحضيرية والترتيبات الإدارية اللازمة لتطبيق القانون سعيا إلى تحقيق الغاية التشريعية المرجوة منه، فقد تم النص على منح مهلة لمدة ثلاثة أشهر لتنفيذ هذا القانون تبدأ بعد نشره في الجريدة الرسمية.

النواب أكدوا في اقتراحهم على ضرورة منح وزير الصحة الصلاحية بإضافة شرائح جديدة

فايز الجمهور يقترح إلزام المقبلين على الزواج بإجراء فحوصات تفيد خلوهم من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

فايز الجمهور

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (1) من القانون رقم (31) لسنة 2008 ، بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج، بإضافة شهادة صحية تفيد خلو الشخص المقبل على الزواج من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع علي الدستور
– وعلى القانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.
– وعلى القانون رقم (14) لسنة 2019 بشأن الصحة النفسية.
– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى) :يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (1) من القانون رقم (31) لسنة 2008 المشار إليه النص التالي:

– «على راغبي الزواج إجراء الفحوصات الطبية التي تفيد خلوهم من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ومن الأمراض المعدية والوراثية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة».

(مادة ثانية):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويتنواف الأحمد الجابر الصباح

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح على ما يلي:

لما كانت الأسرة هي أساس قيام المجتمع القويم وبصلاحها يتقدم المجتمع ويزدهر ، وأن الزواج هو الوسيلة الشرعية لنشأة الأسرة ، رأى المشرع أنه لابد أن يكون المقدم على الزواج على بينة من أمر سيرتبط بهذا الزواج ، وأن يكون خالياً ممن ينغص عليه حياته أو يعرضه للأمراض المعدية أو يكون مريضاً بمرض وراثي يمكن نقله لمن ينجبهم من الأولاد، إلا أن ذلك غير كاف لحماية الأسرة ما يعرضها للانهيار والتصدع ، وعليه فقد جاء التعديل المقترح بإضافة شهادة صحية تفيد خلو الشخص المقبل على الزواج من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

«نقابة الأمة» تهنئ رئيس وأعضاء المجلس بنجاح افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر

تقدمت نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة بخالص التهنئة إلى رئيس المجلس أحمد عبدالعزيز السعدون ونائب الرئيس محمد براك المطير وأمين السر الدكتور مبارك حمود الطشه ومراقب المجلس الدكتور محمد هادي الحويلة وأعضاء المجلس والأمين العام خالد سعد بوصليب، بمناسبة نجاح افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر في دور انعقاده العادي الأول.

وأعرب رئيس النقابة جمال الشلاحي في تصريح صحافي عن بالغ سروره بتشريف سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله– مجلس الأمة لافتتاح الفصل التشريعي.

وهنأ الشلاحي رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون بتزكيته رئيساً لمجلس الأمة، وحصول النائب محمد براك المطير على منصب نائب رئيس مجلس الأمة وهنأ النائبين د.مبارك الطشه بمنصب أمين سر المجلس ود.محمد الحويلة بمنصب المراقب.

وقال الشلاحي، إن النقابة تبارك للسادة أعضاء مجلس الأمة حصولهم على ثقة الشعب في انتخابات حرة نزيهة أجريت في السادس من يونيو 2023، كانت محل فخر واعتزاز وإعجاب على المستويات كافة، مشيداً بجهود قطاعات الأمانة العامة في التنظيم الجيد والرائع والتي ساهمت في نجاح حفل الافتتاح وخروجه بوجه يشرف ويليق بدولة الكويت برلمانا وحكومة وشعباً.

تتمات

7 جلسات

الثلاثاء 18يوليو 2023 «جلسة خاصة»
الثلاثاء 25 يوليو 2023
الأربعاء 26 يوليو 2023
الخميس 27 يوليو 2023 «جلسة خاصة»

كما قرر المكتب عدم تجديد عقود المستشارين غير الكويتيين العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة، والاستعانة بمستشارين كويتيين تطبيقا لسياسة الإحلال.

ووافق مكتب المجلس على إعادة تعيين خالد بوصليب أمينا عاما لمجلس الأمة بالدرجة الممتازة.

واستكمالا لأعمال اللجنة الثلاثية السابقة، المكلفة ببحث أوضاع الأمانة العامة لمجلس الأمة، والمخالفات والتجاوزات في التعيينات وعقود الاستعانة والنقل والندب والأمور الإدارية والمالية بشكل عام، وكذلك بحث الأوضاع في «تلفزيون المجلس»، قرر مكتب المجلس الموافقة على تكليف نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، وأمين السر الدكتور مبارك الطشة، ومراقب المجلس الدكتور محمد الحويلة، والأمين العام خالد بو صليب، بإجراء دراسة في شأن المواضيع محل التكليف وتقديم تقرير بهذا الخصوص إلى مكتب المجلس.

وناقش مكتب المجلس بعض القرارات الإدارية الصادرة عن مجلس 2020، خلال الفترة التي أعقبت إبطال مجلس 2022، من تعيين وترقية ونقل وندب وتكليف وإنهاء تكليف وغيرها من القرارات الإدارية المهمة، وقرر المكتب إلغاءها.

واستعرض مكتب المجلس التقرير الأول للجنة التحقيق في نظام الانصراف، وقرر الموافقة على القرارات الأولى الصادرة عن لجنة التحقيق مع التوصية باستعجال أعمال اللجنة.

كما وافق على طلبين مقدمين من النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي، أحدهما يتعلق بنشر جميع الوثائق الصادرة عن مجلس 2022 على الموقع الرسمي للمجلس، والآخر يتصل بإعادة إدراج الأمانة العامة لمجلس الأمة، جميع الأعمال البرلمانية للمجالس المبطلة، وإعادة تحميل جميع جلسات هذه المجالس على قناة المجلس في منصة «you tube».

وتمت الموافقة على نشر التقرير الإعلامي المصور عن إنجازات مجلس 2022 المبطل.

ووافق مكتب المجلس على تعميم ونشر كل القرارات الصادرة عن الأمانة العامة عن طريق البريد الإلكتروني، تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة 2 من القانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.

وقرر المكتب عدم تجديد عقود المستشارين غير الكويتيين العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة، والاستعانة بمستشارين كويتيين تطبيقا لسياسة الإحلال.

وأعرب رئيس وأعضاء المكتب عن شكرهم لموظفي مجلس الأمة من مختلف القطاعات، وحرس المجلس على الجهود المبذولة في تنظيم جلسة افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة

حضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد المطير، وأمين سر المجلس الدكتور مبارك الطشة، ومراقب المجلس الدكتور محمد الحويلة، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب شباب المويزري، ورئيس اللجنة التشريعية النائب مهند الساير، ورئيس لجنة الأولويات النائب عبدالله فهاد العنزي، وأمين عام مجلس الأمة خالد بو صليب.

الفهد : التسليح

ونقل وزير الدفاع إلى خريجي الدورة تحيات وتهنئة سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد، وسمو نائب الأمير ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وتمنيات سموهما لهم بدوام التوفيق والسداد والنجاح.

وأعرب عن شكره وتقديره لقيادة ومنتسبي كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان المشتركة، على ما بذلوه من جهود وعمل مخلص دؤوب، أثمر الاحتفال بتخريج كوكبة متميزة من الضباط القادة الذين دعاهم إلى ترجمة الدروس المستفادة من الدورة، إلى واقع عملي ميداني ومواصلة العمل على تنمية مهاراتهم القيادية واستكمال مسيرة البناء والتطوير للقوات المسلحة.

بدوره ألقى آمر كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان المشتركة بالتكليف العميد الركن طيار فيصل الشمري كلمة رحب فيها براعي الحفل والحضور أكد خلالها أن العلم والمعرفة هما أساس النجاح والتميز ومعيار رقي الأمم وازدهارها.

أضاف الشمري أنه من هذا المنطلق تهدف «كلية الأركان» إلى تحقيق الريادة في التعليم العسكري، على المستوى العملياتي، لتكون صرحا عسكريا أكاديميا شامخا، يغرس في نفوس منتسبيه المبادئ والقيم العسكرية النبيلة، ويزرع في عقولهم الفكر المستنير والعلم العسكري الحديث.

بعد ذلك وزع راعي الحفل الشهادات والجوائز على الخريجين، وكرم المتفوقين والمتميزين منهم وهنأهم على اجتيازهم هذه الدورة بنجاح، معربا لهم عن فخره واعتزازه برعاية هذا الحفل، ورحب بالمشاركة الفعالة والمتميزة لضباط وزارة الداخلية والحرس الوطني وبالضيوف من ضباط الدول الشقيقة والصديقة إذ تعكس مشاركاتهم «عمق علاقات التعاون والتنسيق والعمل العسكري المشترك بين دولة الكويت ودولهم».

يذكر أن عدد الضباط الدارسين في دورة القيادة والأركان المشتركة، بلغ 104 دارسين منهم 55 ضابطا من الجيش الكويتي، و4 ضباط من وزارة الداخلية و 9 ضباط من الحرس الوطني و 36 ضباطا من منتسبي القوات المسلحة بدول شقيقة وصديقة.

بوشهري : سارعوا

لابد أن تبدأ من الطبقة السياسية نفسها، من خلال فرض الرقابة القانونية على الوزراء والنواب وكشف أي محاولة للتكسب من هذه المناصب.

ونوهت بأن المادة 20 من قانون منع تعارض المصالح تنص على صدور لائحته التنفيذية خلال 3 أشهر من إصدار القانون، بينما تنص المادة 21 من القانون نفسه على أن يدخل القانون في حيز التنفيذ بعد 3 شهور من نشره في الجريدة الرسمية.

واعتبرت أن تخطي المدة المنصوص عليها في القانون والتي امتدت إلى 6 أشهر قابلة للزيادة أمر غير مقبول بتاتا.

وأبدت بوشهري استغرابها من الموقف الحكومي باستعجال المجلس المبطل لإقرار هذا القانون ثم التراخي في إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به ، مضيفة « نحن الآن فعليا أمام قانون أقر تشريعا ولكنه معطل وغير مفعل بسبب عدم إصدار اللائحة».

وأكدت أن تأخر اللائحة التنفيذية يعد مخالفة قانونية تستوجب تحركا جادا من مجلس الوزراء لإصدار اللائحة حتى تتمكن الهيئة العامة لمكافحة الفساد من بسط سلطتها ورقابتها على المشمولين كافة بهذا القانون.

أضافت «بناء على ذلك أدعو سمو رئيس مجلس الوزراء الذي استعجل المجلس المبطل من خلال رسالة وجهها له بإصدار القانون تشريعيا، لأن يوجه الوزير المعني بضرورة الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون قبل فض دور الانعقاد الحالي».

«الجهاز المركزي»

المعلومات في «الجهاز المركزي» عبدالله الفرحان لـ «كونا»، إنه تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، بتخصيص ألف مقعد للحجاج من المقيمين بصورة غير قانونية، فقد بادر «الجهاز» بالتواصل مع «الأوقاف»، وتم الاتفاق على الربط الآلي مع منصة الوزارة الإلكترونية الخاصة بالحجاج.

أضاف الفرحان أنه خلال فترة التسجيل تم استقبال 4400 طلب تم اختيار ألف منهم بحسب الشروط التي وضعتها الوزارة.

ونوه بدور «الربط الآلي» مع الوزارات والهيئات الحكومية، في تسهيل معاملات المقيمين بصورة غير قانونية.

إضراب في جنين

وأفاد بيان للجيش الإسرائيلي بأن قواته رصدت «سيارة مشبوهة كانت تستقلها خلية مخربين، وذلك بعد أن قامت بتنفيذ عملية إطلاق نار بالقرب من منطقة الجلمة قرب مدينة جنين».

وتابع البيان : «بعد رصد الخلية قامت طائرة مسيرة تابعة لجيش الدفاع باستهدافها والقضاء عليها» في ضربة أوقعت 3 قتلى.

ويعد استهداف الفلسطينيين بالمسيرات في الضفة الغربية عملا نادرا من جانب إسرائيل، لم يحدث منذ عام 2006.

وتشهد الضفة الغربية أسبوعا داميا من الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، ما أسفر عن مقتل 13 فلسطينيا، و4 جنود إسرائيليين على الأقل.

كما أسفرت الاشتباكات في جنين عن إصابة 170 فلسطينيا على الأقل، غالبيتهم أصيبوا بالاختناق بسبب قنابل الدخان، والقنابل المسيلة للدموع التي استخدمتها القوات الإسرائيلية، وفق بيان للهلال الأحمر الفلسطيني.

في الوقت نفسه، وصفت وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينية في بيان لها، قيام إسرائيل بهدم منزل المعتقل، كمال جوري في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، بالجريمة الإنسانية بسبب سياسة العقاب الجماعي، والفعل الانتقامي من المعتقلين وذويهم حسب البيان.

وهدم الجيش الإسرائيلي فجر الخميس، منزل جوري، أحد عناصر مجموعة «عرين الأسود» المسلحة، والذي شارك في عملية قتل الجندي الإسرائيلي إيدو باروخ، في أكتوبر الماضي.

وأفاد بيان للجيش الإسرائيلي بأن عناصره هدمت خلال الليل في مدينة نابلس منزل كمال جوري، «الإرهابي» الذي نفذ هجوما بسلاح ناري، أدى لمقتل الجندي إيدو باروخ، على حد تعبير البيان.

وكانت السلطات الإسرائيلية قد اعتقلت جوري، قبل نحو 4 أشهر، بسبب اتهامه بإطلاق الرصاص على الجندي وقتله.

وتُنفذ إسرائيل عمليات هدم المنازل، كعقاب جماعي، بحق أُسر الفلسطينيين الذين يُشتبه بتنفيذهم عمليات مسلحة

وكانت القوات الإسرائيلية قد دمرت الأسبوع الماضي، منزل أسامة الطويل، أحد مقاتلي «عرين الأسود»، والذي تتهمه بالمشاركة في قتل باروخ.

ووصل عدد ضحايا الصراع منذ بداية العام الحالي إلى 174 فلسطينيا و25 إسرائيليا، علاوة على مواطن أوكراني، وآخر إيطالي.

وجاء الإعلان عن الضربة بُعيد مقتل فلسطيني الأربعاء وسط هجمات شنها مستوطنون ضد قرية ترمسعيا في شمال شرق الضفة الغربية المحتلة.

وقال أهالي ترمسعيا إن الهجوم شارك فيه ما بين 200 و300 مستوطن.

وقال عوض أبو سمرة وهو من سكان القرية لوكالة فرانس برس»أطلق المستوطنون علينا عيارات نارية وعندما حضرت الشرطة والجيش الإسرائيلي أطلقوا علينا الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع».

وأكد رئيس بلدية القرية لافي أديب أن 35 منزلا تضررت، كما أحرقت نحو 50 مركبة وأشعلت النيران في محاصيل وأراض زراعية.

وقال : «نحن في ترمسعيا مستهدفون، يوما بعد يوم، من قبل البؤر الاستيطانية العدوانية التي أقيمت هنا».

من جانبه، قال الجيش الإسرائيلي إن قواته دخلت إلى ترمسعيا «لإخماد الحرائق ومنع الاشتباكات، وجمع الأدلة، بعدما أحرق مدنيون إسرائيليون مركبات وممتلكات الفلسطينيين».

وجاء في بيان للشرطة الإسرائيلية أن «عشرات الفلسطينيين استهدفوا عناصرها» بعدما حاولوا حماية عناصر الإطفاء.

وباستثناء القدس، يعيش في بقية أنحاء الضفة الغربية، نحو 2,9 مليون فلسطيني، بالإضافة إلى أكثر من نصف مليون مستوطن يهودي في مستوطنات تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي.

توقيع اتفاقية

وفد إيراني برئاسة وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان.

وأوضحت الوكالة أن الاتفاقية وقعها عن الإمارات مدير عام الهيئة سيف محمد السويدي، وعن إيران رئيس الطيران المدني محمد محمدي بخش.

وقال السويدي إن الاتفاقية تعد «خطوة مهمة إلى الأمام في ما يخص تنظيم الرحلات الجوية، وتمهد الطريق لتوسيع شبكة خدمات النقل الجوي، بما يعود بالفائدة على شركات النقل في البلدين»، وفق الوكالة.

وأشار إلى أن الاتفاقية «تسهم في خلق فرص جديدة للتجارة، ودعم عمليات الناقلات الوطنية للدولة وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين رجال الأعمال والشركات التجارية وتشجيع المنافسة الحرة».

وصباح أمس بحث رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، في قصر الشاطئ بالعاصمة أبوظبي، مع وزير الخارجية الإيراني والوفد المرافق له، «العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل العمل المشترك».

وتعد الإمارات المحطة الرابعة لجولة عبد اللهيان في الخليج، شملت أيضا قطر وعُمان والكويت، حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين في تلك الدول لتبادل وجهات النظر بشأن التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية.

«المركزي» التركي

سياسات اقتصادية أكثر تقليدية لمواجهة التضخم المرتفع ويمثل هذا القرار أول زيادة في سعر الفائدة منذ 27 شهرا.

وتعتبر زيادة الفائدة اليوم بمثابة أول رفع لتكلفة الإقتراض منذ أكثر من نحو عامين، في نقطة تحول لخروج تركيا عن السياسات غير التقليدية.

وجاءت الزيادة التي أقرها البنك المركزي التركي أمس، أقل من توقعات بنوك الاستثمار التي رجحت زيادة الفائدة إلى 40 في المئة.